الجمهورية اللبنانية
وزارة الصناعة
الوزير

٢٧٠٢

جانب لجنة المال والموازنة

حضرة النائب ابراهيم كنعان المحترم

٢٠٢١

الموضوع: ملاحظات واقتراحات تتعلق باقتراح القانون الماضي بإلغاء الفائدة على قروض القطاع الصناعي

تحية وبعد،

نود بداية توجيه الشكر والتقدير إلى لجنتكم الكريمة للجهود المبذولة لصياغة اقتراح القانون الذي يهدف إلى إلغاء الفائدة على القروض القائمة لقطاعات الصناعة والسياحة والزراعة.

ان لهذا الاقتراح أثر كبير متوقع على الاقتصاد، ومن اجل اتخاذ قرار مبني على معطيات علمية واقتصادية دقيقة، لا بد من الإشارة إلى وجوب إجراء دراسة تقييم أثر (Impact Assessment) لهذا الاقتراح تتضمن الأرقام الإجمالية المتوقعة بحسب القروض، وعدد المستفيدين في كل القطاعات كما والأثر المتوقع لهذا الاقتراح على الاقتصاد الوطني وفقا لنظر المشرّع، والجهات التي ستتحمّل الكلفة الناتجة عنه.

ونشير إلى ان الآلية التي نقترحها فيما يلي تتوقف على نتائج هذا التقييم.

بناء عليه، وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، نرى انه سيتعين على كل مستفيد محتمل أن يقدم إلى وزارة الصناعة طلبًا تتم دراسته، وفي غضون خمسة أيام عمل، إما تتم الموافقة عليه (في حال تضمن المستندات المطلوبة كلها) أو رفضه،، على ان يتضمن الطلب ما يلي:

- نسخة عن الترخيص في وزارة الصناعة (أو طلب الترخيص الكامل المسجل لدى الوزارة)
- قيمة القرض (القروض) الذي سيتم إلغاء الفائدة عليه (عليها) واسم المصرف (نسخة من اتفاقية القرض)
- كتاب موقع يفيد بأن المصنع الذي سيستفيد من هذا القانون لن يسرح أي موظفين ولن يوقف عملياته بالكامل طيلة مدة الاستفادة من هذا الإعفاء.

Scanned with CamScanner

بناءً عليه، ان هذا الاقتراح والآلية المقترحة له سيؤمن مساندة قد أصبح الصناعيون في أمس الحاجة إليها جراء الأزمات المتعددة التي يواجهونها، وفي الوقت عينه، سيحمي وظائف العمال في القطاع الصناعي وبالتالي سبل عيش أسرهم، كما سيحفز الصناعيين على الحصول على التراخيص المطلوبة وفقاً للأصول.

مع الشكر والتقدير

وزير الصناعة

جورج بوشكيان

الجمهورية اللبنانية
الوزير
وزارة الصناعة

Scanned with CamScanner